رئيس غرفة التجارة : «درع ملحمة الصمود الوطني» يجسد التقدير الملكي السامي لعطاء القطاع الخاص

رفع نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم ، بمناسبة صدور الأمر الملكي رقم (38) لسنة 2026 بإنشاء درع ملحمة الصمود الوطني، مؤكدًا أن هذا الأمر الملكي السامي يجسد تقدير جلالته للمواقف الوطنية المشرفة، وحرصه على تكريم من أسهم بإخلاص وتفانٍ في خدمة الوطن وتعزيز تماسك مجتمعه وصون مكتسباته.

وأوضح كانو أن إنشاء درع وطني لتكريم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية والنقابات العمالية وغيرها من المؤسسات التي برزت جهودها خلال



○ نبيل خالد كانو.

ملحمة الصمود الوطني يحمل دلالات وطنية عميقة، ويجسد رؤية جلالة الملك المعظم أيده الله، بأن قوة الوطن وصموده يستندان إلى تكامل أدوار مؤسساته الرسمية والاقتصادية والمجتمعية، وما يتحلى به أبناؤه من وعي وتضامن وتكاتف في مختلف الظروف.

وأشار رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى الجهود الوطنية المتكاملة التي تبذلها مؤسسات الدولة، وبما يضطلع به فريق البحرين بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، من دور محوري في ضمان استمرارية الخدمات وكفاءة الأداء الحكومي وانتظام النشاط الاقتصادي، مؤكدًا أن التكامل بين الجهود الحكومية ومبادرات القطاع الخاص يمثل ركيزة أساسية في تعزيز صمود المملكة والمحافظة على مكتسباتها.

وأضاف أن القطاع الخاص في مملكة البحرين جسّد خلال ملحمة الصمود الوطني نموذجًا مشرفًا في تحمل المسؤولية الوطنية، وأثبت قدرته على الإسهام الفاعل في تعزيز صمود الاقتصاد الوطني واستمرارية نشاطه، من خلال المحافظة على سير الأعمال والخدمات، ودعم سلاسل الإمداد، والتفاعل مع متطلبات المرحلة بروح من التعاون والتكافل، مشيرًا إلى أن هذه المواقف تعكس عمق الانتماء الوطني لمؤسسات القطاع الخاص وإدراكها أن حماية الاقتصاد واستدامة نشاطه جزء لا يتجزأ من مسؤولية الحفاظ على أمن الوطن واستقراره.

وتابع أن إنشاء درع ملحمة الصمود الوطني يمثل رسالة تقدير واعتزاز لكل مؤسسة وطنية وضعت مصلحة مملكة البحرين فوق كل اعتبار، وأسهمت بإمكاناتها وقدراتها في دعم جهود الصمود الوطني، مؤكدًا أن هذا الأمر الملكي لا يقتصر على تثمين المواقف والجهود، بل يشكل حافزًا لمواصلة العطاء وترسيخ قيم التضامن والتكافل، وتعزيز إسهام القطاع الخاص في مسيرة التنمية الوطنية.

وشدد كانو على أن غرفة تجارة وصناعة البحرين، انطلاقًا من مسؤوليتها في تمثيل مجتمع الأعمال، تعتز بما أظهرته مؤسسات القطاع الخاص من التزام ومواقف وطنية مشرفة، وتؤكد حرصها على مواصلة التعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة لتعزيز جاهزية الاقتصاد الوطني ومرونته، ودعم استدامة الأعمال، وترسيخ الثقة في البيئة الاقتصادية والاستثمارية للمملكة، بما يعزز قدرة القطاع الخاص على أداء دوره التنموي في مختلف الظروف..

إنوفست تعلن النتائج المالية للربع الثالث وفترة الأشهر التسعة

أعلنت شركة إنوفست نتائجها المالية للربع الثالث من عام 2026، حيث أظهرت صافي دخل موحد عائد لمساهمي الشركة الأم بلغ 397 ألف دولار أمريكي مقارنة بصافي دخل عائد لمساهمي الشركة الأم بلغ 340 ألف دولار أمريكي للربع المماثل من عام 2025، بارتفاع قدره 17%. وعليه، ارتفعت ربحية السهم الأساسية والمخفضة للربع الثالث من عام 2026 لتصل إلى 0.13 سنت أمريكي مقارنة بـ 0.11 سنت أمريكي لنفس الفترة في عام 2025. ويُعزى ذلك إلى التحسن في الكفاءة التشغيلية والاستثمارية للمجموعة وإعادة التركيز على القطاعات الأساسية. وبلغ صافي الدخل التشغيلي 479 ألف دولار أمريكي في الربع الثالث من هذا العام، مقارنة بصافي دخل تشغيلي بلغ 302 ألف دولار أمريكي للربع الثالث من عام 2025، بارتفاع بنسبة 59%. وارتفع الدخل التشغيلي الموحد بنسبة 9% ليصل إلى 2.091 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 1.926 مليون دولار أمريكي؛ في حين بلغت المصروفات التشغيلية للمجموعة 1.612 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2026 مقارنة بـ 1.624 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من عام 2025.

وتُظهر النتائج المالية لشركة إنوفست للأشهر التسعة الأولى من عام 2026 تحقيق صافي ربح موحد عائد لمساهمي الشركة الأم بلغ 999 ألف دولار أمريكي،



○ د. عبدالقوي ردمان.



○ يعقوب يوسف.

مقارنة بصافي خسارة بلغت 724 ألف دولار أمريكي للفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة للشركة الأم في الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 ربحاً قدره 0.33 سنت أمريكي مقارنة بخسارة بلغت 0.24 سنت أمريكي في عام 2025. وتُعزى هذه التحولات الإيجابية في عام 2026 إلى الارتفاع في الدخل التشغيلي الموحد والدعم الناتج عن زيادة عوائد الاستثمار العقاري، وضبط المصروفات التشغيلية وتراجع الخسائر من المشاريع المشتركة مما مكن المجموعة من التحول من صافي الخسارة إلى صافي ربح موحد لفترة الأشهر التسعة. وضمن الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بلغ صافي الربح التشغيلي الموحد 1.414 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي خسارة تشغيلية بلغت 1.184 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من عام 2025. علاوة على ذلك، ارتفع الدخل التشغيلي الموحد للأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بشكل ملحوظ بنسبة 52% ليصل إلى 6.183 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 4.081 ملايين دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي.

وفيما يتعلق بمؤشرات الميزانية العمومية الرئيسية للمجموعة، بلغت حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم 118.506 مليون دولار أمريكي في نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بـ117.500 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025 بارتفاع قدره 1%. وضمن الفترة نفسها، سجل إجمالي الأصول الموحدة 214.579 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 215.002 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025. وعلى صعيد السيولة، بلغت الأرصدة النقدية والبنكية 9.306 مليون دولار أمريكي (ما يمثل 4% من أجمالي الأصول الموحدة) مقارنة بـ 10.468 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

«البحرينية الكويتية للتأمين» تعلن زيادة صافي الربح 5% خلال 9 أشهر

أعلنت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب. (وتحمل رمز التداول في بورصة البحرين: BKIC وبورصة الكويت: BKIKWT) نتائجها المالية الموحدة للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026م.

وتمكنت الشركة من تحقيق ربح صافي بعد الضريبة عائد إلى مساهمي الشركة بلغ 1.160 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 1.146 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 1%. وقد بلغت ربحية السهم الواحد 8 أفلس لفترة الأشهر الثلاثة الحالية، دون تغيير مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025م. وبلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى مساهمي الشركة خلال الربع الثالث من العام الحالي 0.243 مليون دينار بحريني مقارنة مع 1.589 مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق، أي بانخفاض قدره 85%.

وارتفعت إيرادات التأمين بنسبة 42%، من 30.351 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام السابق إلى 43.189 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام الحالي. كما ارتفعت نتائج خدمات التأمين بنسبة 138%، من 0.708 مليون دينار بحريني إلى 1.688 مليون دينار بحريني، والذي يعكس أداءً جيداً للعمليات التشغيلية للشركة. في حين انخفض إجمالي الدخل من الاستثمار بنسبة 56%، من 1.294 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام السابق إلى 0.565 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام الحالي.

وأما على صعيد النتائج المالية الموحدة للأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026م، فقد تمكنت الشركة من تحقيق ربح صافي بعد الضريبة عائد إلى مساهمي الشركة بلغ 4.033 ملايين دينار بحريني، مقارنة مع 3.831 ملايين دينار بحريني للفترة نفسها من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 5% وقد بلغت ربحية السهم الواحد للفترة الحالية 27 فلسا مقارنة مع 26 فلسا لنفس الفترة من عام 2025م. في حين بلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى مساهمي الشركة خلال الأشهر التسعة من العام الحالي 2.060 مليون دينار بحريني بالمقارنة مع 4.481 ملايين دينار بحريني خلال الفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض قدره 54%. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع القيمة العادلة للاستثمارات.

هذا وسجلت إيرادات التأمين ارتفاعاً بنسبة 21%، من 86.102 مليون دينار بحريني خلال الأشهر التسعة الأولى من العام السابق إلى 103.939 ملايين دينار بحريني لنفس الفترة من العام الحالي. كما ارتفعت نتائج خدمات التأمين بنسبة 2%، من 2.733 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من عام 2025م إلى 2.781 مليون دينار بحريني خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. في حين بلغ صافي الدخل من الاستثمار 4.294 ملايين دينار بحريني، مقارنة مع 4.436 ملايين دينار بحريني خلال نفس الفترة من العام السابق، أي بانخفاض طفيف قدره 3%، مع استمرار مساهمته الإيجابية في ربحية الشركة الإجمالية.

بلغت حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة في نهاية سبتمبر 2026م 44.817 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 46.471 مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق، أي بانخفاض نسبته 4%، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى توزيع الأرباح على المساهمين. ومن جانب آخر، بلغ إجمالي موجودات الشركة 329.257 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 246.573 مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 34% بسبب ارتفاع المبالغ المستردة من مطالبات إعادة التأمين. كما ارتفع صافي التزامات عقود التأمين من 70.297 مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق إلى 74.369 مليون دينار بحريني في نهاية الفترة الحالية، وذلك بارتفاع قدره 6%.

وتعقيباً على النتائج المالية، أعرب مجلس الإدارة عن رضاه عن نتائج الشركة، مشيراً إلى أن الشركة تمكنت من تحقيق هذا النمو مع مواصلة تبني نهج متحفظ في عمليات الاكتتاب وتعزيز الاحتياطيات الفنية، بما يضمن استقراراً تشغيلياً طويل الأجل. وأكد مجلس الإدارة متابعته من كثب للتقدم الملحوظ في تنفيذ المبادرات الرقمية الجديدة، مثمناً جهود الإدارة والموظفين وتفانيهم.

وفي إطار التزامها بدعم المسؤولية المجتمعية في ظل الظروف الإقليمية الصعبة، شاركت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين شركتها الأم، مجموعة الخليج للتأمين، في المساهمة في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة.

من جانب آخر، أكدت مؤسسة AM Best العالمية تصنيف القوة المالية للشركة البحرينية الكويتية للتأمين بمستوى (A–) «ممتاز»، وتصنيفها الائتماني طويل الأجل بمستوى (a–) «ممتاز»، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتواصل الشركة الحفاظ على سجل قوي من الربحية، مدعوماً بأداء متين في الاكتتاب التأميني في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت. وتظل الشركة وشركتها التابعة، شركة التكافل الدولية، شركتي التأمين المدرجتين الوحيدتين الحاصلتين على تصنيف (A–) في مملكة البحرين.

«البورصة» تطلق جلستي «مزاد الإغلاق» و«التداول على سعر الإغلاق»

أعلنت بورصة البحرين إطلاق جلسة مزاد الإغلاق وجلسة التداول على سعر الإغلاق للأوراق المالية المدرجة في السوق النظامي، وذلك اعتباراً من 1 ديسمبر 2026. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود بورصة البحرين المستمرة لتطوير البنية التحتية للسوق، وتعزيز آلية اكتشاف الأسعار، ودعم مستويات السيولة والشفافية في السوق.

ويتضمن الهيكل الجديد للسوق استحداث جلسة مخصصة لمزاد الإغلاق في نهاية يوم التداول، بما يتيح تحديد سعر إغلاق عادل وشفاف استناداً إلى أوامر العرض والطلب السائدة في السوق. كما ستعقب جلسة مزاد الإغلاق جلسة التداول على سعر الإغلاق، والتي تُمكّن المشاركين في السوق من تنفيذ الصفقات المؤهلة بسعر الإغلاق الذي تم تحديده خلال جلسة المزاد.

ومن خلال تطبيق هذه الآليات، تسعى بورصة البحرين إلى تعزيز آلية اكتشاف الأسعار، وتعزيز الشفافية في تحديد أسعار الإغلاق، وتوفير فرص إضافية للمستثمرين



○ عبدالله جناحي.

لتنفيذ صفقاتهم وفق مرجع سعري يعكس أوضاع السوق بصورة دقيقة. كما تنسجم هذه المبادرة مع أفضل الممارسات العالمية المعتمدة لدى البورصات الرائدة على المستوى الدولي.

وصرّح عبدالله جناحي، مدير أول عمليات التداول في بورصة البحرين، قائلاً: «يمثل إطلاق جلسة مزاد الإغلاق وجلسة التداول على سعر الإغلاق محطة مهمة ضمن استراتيجية بورصة البحرين لتطوير السوق. وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز آليات اكتشاف الأسعار، وتعزيز مستوى الشفافية، ومواءمة البنية التحتية للسوق مع أفضل الممارسات العالمية. ومن خلال توفير آلية أكثر كفاءة وموثوقية لتحديد أسعار الإغلاق، نتطلع إلى دعم ثقة المستثمرين، وتعزيز كفاءة التداول، وزيادة جاذبية سوق رأس المال في مملكة البحرين».

وتندرج هذه المبادرة ضمن الجهود المستمرة التي تبذلها بورصة البحرين لتطوير السوق في إطار خطة تطوير أسواق رأس المال 2028–2026 «ارتقاء»، والتي تركز على تعزيز السيولة، ورفع كفاءة السوق، وتوسيع نطاق الخدمات والآليات المتاحة للمستثمرين.

وتم تعميم الإرشادات التنفيذية والمواصفات الفنية الخاصة بجلسة مزاد الإغلاق وجلسة التداول على سعر الإغلاق على المشاركين في السوق، كما ستُتاح عبر القنوات الرسمية لبورصة البحرين قبل موعد التطبيق.

بنك ABC يحصد لقب «بنك العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»

حصد بنك ABC لقب «بنك العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ضمن جوائز التميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2026، في فئة الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، التي تنظمها مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (MEED). وتُعد الجائزة من أبرز الجوائز المصرفية في المنطقة، إذ تُكرِّم البنك تقديرًا للأداء المالي المرن وريادته في مجال الاستدامة، فضلًا عن تقدمه الاستراتيجي في ظل التحديات التي تشهدها بيئة الأعمال العالمية.



○ بول جينينغز.

يُبرز هذا التكريم التحوُّل المستمر لبنك ABC إلى مجموعة مصرفية دولية تواكب المستقبل، تجمع بين شبكته الرائدة في مجال صيرفة الجملة، وقدراته الرقمية المتقدمة، وتوسع نطاق خدماته في مجال التمويل المستدام. وبفضل الانضباط في تنفيذ استراتيجيته، يواصل البنك تحقيق قيمة طويلة الأجل لعملائه ومساهميه والمجتمعات في الأسواق الخمسة عشر التي يعمل بها.

سجل بنك ABC في عام 2025 إيرادات بلغت 1.41 مليار دولار أمريكي، محققًا نموًا بنسبة 5% على أساس سنوي بفضل توسع أعماله، إلى جانب اتباعه لنهج منضبط في إدارة المخاطر وقوة مركزه المالي. كما سرّع البنك وتيرة التحول الرقمي لأعمال الخدمات المصرفية بالجملة عبر منصته الخاصة التي عالجت معاملات رقمية تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار أمريكي حتى سبتمبر 2026، وأسهمت في زيادة إقبال العملاء على استخدام الخدمات الرقمية.

تعكس هذه الجائزة أيضًا تنامي الدور الريادي لبنك ABC في مجال التمويل المستدام. فخلال عام 2025، قدم البنك تمويلًا مستدامًا بقيمة تقارب 3 مليارات دولار أمريكي، وُجِّه 71% منه إلى الأسواق الناشئة دعمًا للتنمية الاقتصادية في مختلف الأسواق التي يعمل بها البنك على مستوى العالم، ومساندة للمشاريع التي تدعم التحول نحو مستقبل أكثر استدامة.

وقال بول جينينغز، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك ABC: «يشرفنا اختيار بنك ABC لنيل لقب «بنك العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». يأتي هذا الفوز تتويجًا لما حققه فريق عملنا من إنجازات مشتركة، ويعكس ثقة عملائنا بنا، وقوة شبكتنا المصرفية، وقدرتنا على مواصلة تحقيق النتائج في ظل بيئة أعمال تزداد تعقيدًا. وعلى مدار العام الماضي، أحرزنا تقدمًا مهمًا في تطوير قدراتنا الرقمية، وتوسيع نطاق أنشطتنا في مجال التمويل المستدام، وترسيخ مكانتنا باعتبارنا بنك المستقبل الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يدفعنا هذا التكريم إلى مواصلة الارتقاء بمعايير التميز، وتحقيق قيمة على المدى الطويل لعملائنا ومساهمينا والمجتمعات التي نخدمها».

«ألبا» تعلن نتائجها المالية للربع الثالث والأشهر التسعة من العام الحالي

أعلنت شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (ألبا) (رمز التداول: ALBH)، أكبر مصهر للألمنيوم ذي موقع واحد في العالم، الربح العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. بلغ 18.5 مليون دينار بحريني (49.3 مليون دولار أمريكي) للربع الثالث من عام 2026، أي بانخفاض بلغ 72.5% على أساس سنوي مقارنة بالربح العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. بلغ 67.3 مليون دينار بحريني (178.9 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2025. وقد أعلنت الشركة النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقيمة 13 فلسًا للربع الثالث من العام 2026 مقابل النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقيمة 48 فلسًا للربع الثالث من عام 2025. وبلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. للربع الثالث من عام 2026 ما قيمته 20.5 مليون دينار بحريني (54.5 مليون دولار أمريكي) مقابل مجموع الدخل الشامل العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. للربع الثالث من 2025 بلغ 67.5 مليون دينار بحريني (179.4 مليون دولار أمريكي) – أي بانخفاض بلغ 69.6% على أساس سنوي.

وبالنسبة للتسعة أشهر من العام 2026، أعلنت الشركة عن الربح العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. بقيمة 158.7 مليون دينار بحريني (422.1 مليون دولار أمريكي)، أي بارتفاع بلغ 44.3% على أساس سنوي مقابل الربح العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. بقيمة 110 ملايين دينار بحريني (292.4 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2025. وقد أعلنت الشركة النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقيمة 112 فلسًا للأشهر التسعة من عام 2026، مقابل النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقيمة 78 فلسًا لنفس الفترة من عام 2025. وبلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. للأشهر التسعة من 2026 ما قيمته 161.1 مليون دينار بحريني (428.4 مليون دولار أمريكي)، أي بارتفاع بلغ 51.8%، مقابل مجموع الدخل الشامل العائد إلى حاملي أسهم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. بلغ 106.1 مليون دينار بحريني (282.2 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2025.

وبلغت الحقوق العائدة إلى ملاك شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. في 30 سبتمبر 2026 ما قيمته 2,183.6 مليون دينار بحريني (5,807.4 ملايين دولار أمريكي)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 4.8%، مقابل 2,084.6 مليون دينار بحريني (5,544.2 ملايين دولار أمريكي) حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025. وبلغ مجموع الموجودات في تاريخ 30 سبتمبر 2026 ما قيمته 2,880.1 مليون دينار بحريني (7,659.8 ملايين دولار أمريكي) مقابل 2,623.3 مليون دينار بحريني (6,976.8 ملايين دولار أمريكي) حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025 – أي بارتفاع بلغ 9.8%.

ظروف العرض والطلب

ظلت الأوضاع الاقتصادية العالمية متباينة، في ظل تفاوت وتيرة النشاط الصناعي بين الأسواق واستمرار حالة عدم اليقين في قطاعات الأعمال والطاقة والقطاع المالي.

كما أثر استمرار التوترات الإقليمية الجيوسياسية على سلاسل التوريد والإنتاج في صناعة الألمنيوم، في حين أسهمت الزيادة التدريجية للطاقة الإنتاجية المخفضة في الشرق الأوسط في دعم الانتعاش التدريجي للإمداد.

وحافظ الطلب على مرونته عند 1% على أساس سنوي مدفوعًا بقطاعات السيارات والطاقة الشمسية والطاقة المتجددة ونقل الطاقة. وقد شهد الطلب في الصين نموًا بلغ 4% على أساس سنوي، في حين استمر الضعف في المجالات الإنشائية يشكل ضغطًا على الأسواق الأوروبية والأمريكية، حيث انخفض الطلب فيهما بنسبة 1% و8% على التوالي.

كما تراجع الإمداد العالمي بنسبة 1% على أساس سنوي، حيث فاق الانخفاض في العرض بنسبة 6% دون احتساب الصين على النمو في الصين الذي بلغ 3%، حيث بقي الإنتاج مقيدًا بسياسة تحديد سقف الإنتاج. وخارج الصين، استمرت الانقطاعات في الضغط على الإنتاج، برغم أن إعادة تشغيل المصاهر في الخليج بشكل تدريجي وتشغيل المصاهر الجديدة في جنوب شرق آسيا ساهما في تحسين توافر المعدن.

واستمرت أسواق الألمنيوم العالمية في تسجيل عجز بلغ حوالي 485 ألف طن متري مع احتساب الصين، وعجز بلغ 108 آلاف طن متري دون احتسابها.

أبرز المؤشرات التشغيلية خلال التسعة أشهر من عام 2026

بلغ حجم المبيعات 800,792 طن متري، مسجلًا انخفاضًا بنسبة 33% على أساس سنوي، ما يعكس تراجع الإنتاج واضطرابات الخدمات اللوجستية وأنشطة الشحن في المنطقة.

وبلغ صافي الإنتاج النهائي 709,395 أطنان مترية، ليسجل انخفاضًا بنسبة 41% على أساس سنوي، ويعكس ذلك بشكل رئيسي الإيقاف الآمن والمنظم لخطوط الصهر 1، 2، و3 في ظل الاضطرابات الإقليمية.

وشكلت منتجات القيمة المضافة 67% من إجمالي الشحنات، حيث بلغت مبيعات القيمة المضافة 532,591 طنا متريا، بانخفاض بلغ 41% على أساس سنوي، ما يعكس تركيز الشركة المستمر على منتجات القيمة المضافة رغم تراجع الإنتاج بشكل عام.

آخر تطورات الأوضاع التشغيلية

جاء الربع الثالث من عام 2026 ليعكس تحسن ظروف الاستقرار التشغيلي، حيث تمكنت ألبا من استعادة الطاقة الإنتاجية تدريجيًا بعد القيام ببعض التعديلات المدروسة لإيجاد حلول لمحدودية توافر المواد الخام. وقد ساهمت السياسة المنضبطة لإمدادات الألومينا وسلاسل التوريد في الحفاظ على استقرار الأنشطة التشغيلية في المصهر وسلامة أصوله، حيث تمكنت الشركة من استعادة الطاقة الإنتاجية تدريجيًا في خط الصهر الرابع.

الأولويات

تعطي ألبا الأولوية لاستعادة الإنتاج في خط الصهر الرابع بكامل طاقته الإنتاجية، وحماية استقرار العمليات التشغيلية في المصهر، والحفاظ على أصول الشركة، وتعزيز مرونة سلسلة الإمداد، بالإضافة إلى الحفاظ على المرونة في الاستجابة للظروف الإقليمية المتغيرة.

كما تسعى إلى التقدم في عملية الاستحواذ على شركة ألمنيوم دونكيرك عبر الحصول على الموافقات اللازمة المتبقية، وكذلك في أعمال إنشاء وتشغيل شركة «البا دايكي للحلول المستدامة» التي تدعم بدورها تطلعات الشركة بتحقيق النمو على المدى الطويل.

فضلا عن المضي قدمًا في أهداف إزالة الكربون، مع التركيز على الكفاءة في استهلاك الطاقة، والتوريد المسؤول، وإنتاج الألمنيوم منخفض الكربون. إلى جانب تعزيز علاقة الشركة بعملائها ووصول منتجاتها للأسواق عبر توفير منتجات متميزة وذات قيمة مضافة ومعتمدة من جهات عالمية.

وصرح رئيس مجلس إدارة البا، خالد الرميحي «يعكس أداء البا للأشهر التسعة الأولى من عام 2026 سياستها في إدارة الأعمال ومدى الانضباط الذي تعاملت به البا مع الظروف التشغيلية الاستثنائية. ففي حين أثرت الظروف الإقليمية على الإنتاج والخدمات اللوجستية في المنطقة، جاءت ديناميكيات السوق الداعمة مقرونة بوضعنا المالي الجيد ليعززان المرونة في مواجهة هذه الظروف. ونواصل التقدم في عملية الاستحواذ على ألمنيوم دونكيرك عبر الحصول على الموافقات اللازمة».

وأضاف الرئيس التنفيذي للشركة علي البقالي «تميز الربع الثالث بالانضباط في الأداء واستعادة العمليات التشغيلية. واحتلت السلامة الأولوية في جميع عملياتنا التشغيلية، حيث تجاوزت البا 51 مليون ساعة عمل آمنة من دون أي إصابات مضيعة للوقت، وأكملت السنة العاشرة على التوالي من دون تسجيل أي إصابات أو أمراض مرتبطة بالحرارة».